

مصر تلوح باللجوء إلى مجلس الأمن لحل أزمة سد النهضة

إثيوبيا عن الالتزام بالإطار التفاوضي الخاص بمباحثات واشنطن، وتقديم ورقة جديدة تنسّف نتائج المحادثات السابقة، بجانب طلبها المفاجئ بتقليص وجود المراقبين الدوليين، مع أن ذلك جاء وفقا لرغبتها.

وأشارت، في تصريح لـ "العرب"، إلى أن القاهرة تعمل على وجود إرادة دولية بقوة دفع أميركية لاتخاذ إجراءات ربما تكون عقابية ضد أديس أبابا، ومجرد التحرك لعقد جلسة لمجلس الأمن وتناول القضية في أروقته لأن تصرفاتها تهدد الأمن القومي لمصر، يعد ورقة ضغط مهمة، سوف تنزع منها إثيوبيا، فهي تعني نقل الصراع إلى مربع آخر.

وأكدت مصر أنها ماضية في طريقها الدبلوماسي إلى آخر نفس، ونجحت في اكتساب مصادقة دولية حصلت عليها بالفعل من خلال مفاوضات واشنطن، بعد أن قدمت براهين تؤكد حرصا على التوافق عبر مفاوضات.

تجد إثيوبيا نفسها الآن في موقف حرج على المستوى الدولي، بعد التمسك بخطوات متناقضة، فهي تدعي التمسك بالتفاوض، وتصر على ملء خزان السد في موعده دون اكتراث بالآخرين، ويبتغي بعض المسؤولين فيها لغة العنف والقوة، بينما لم تنطرق القاهرة إلى ذلك وتمتن الحلول بشأن سد النهضة

أعلنت التحلي عنها، وهكذا. يقول متابعون، إن مصر تصر على اتخاذ كل الخطوات الدبلوماسية لإجبار إثيوبيا على عدم التصرف بصورة منفردة، وتحرص على عدم التلويح بأي خيارات خشنة حاليا كي تحافظ على مصداقيتها، وعندما تضطر إلى اللجوء لها تبدو للمجتمع الدولي كمن استنفدت أدواتها السلمية.

ويضيف المتابعون، أن الحكومة الإثيوبية التي تبنت خطاب المظلومية والتنمية، بدأت تفقد الكثير من جوانبه مع تأكيد مصر على حقها في ذلك، وأصبحت في سباق مع المعارضة عقب تصاعد الأزمات الداخلية بعد تأجيل الانتخابات، فالاتفاق مع مصر والسودان يعني التحلي عن كثير من فوائدها المعتلة، والإصرار على التراجع قد يدخلها في دوامات محلية وخارجية، وبالتالي فإن لعبة الحبل المشدود، أوشكت على نهاية إيجابية أو سلبية.

اتفاق منصف وعادل لهذه الأزمة، بما يحقق مصالح الدول الثلاث، وهو ما يؤيده السودان. واستؤنفت الاجتماعات بين وزراء الري في الدول الثلاث، عبر تقنية فيديو كونفرنس، الاثنين، بعد توقفها اليوم واحد (الأحد) عقب أيام سابقة من التفاوض، دون التوصل إلى نتائج ملموسة بشأن مفاوضات سد النهضة.

واستمر التباعد في المسافات بين القاهرة وأديس أبابا، وبدت الخطوط ممتدة، وأقرب للموقف المصري، من حيث التمسك بعدم الإضرار وضرورة الحل العادل للجميع، وعدم التحلي عن وثيقة واشنطن التي تمكنت من حل 90 في المئة من الخلافات، بينما قدمت إثيوبيا أطارا جديدا للتفاهم، لا يعترف بجزء كبير مما جاء في الوثيقة الأميركية.

حيال هذه المعضلة، توافقت متفاوضو الدول الثلاث، السبت، على أن يقوم السودان بتقديم رؤية توافيقية في اجتماعات، الاثنين، تتضمن حلا مقبولا لحسابات كل طرف كي لا تنهار المحادثات التي بدأت وسط حالة من الاندماج الثقة بين القاهرة وأديس أبابا.



سامح شكري
نحس للحيولة دون
اتخاذ إثيوبيا إجراء أحاديا
بشأن سد النهضة

وكررت القاهرة احترامها لحق إثيوبيا في التنمية، وعدم السماح بتخطي حاجز الأمن المائي لمصر، والحرص على تسجيل مخالفات العملية التفاوضية، والتأكد من تسجيل المراقبين، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، لجمع التطورات في الجولة الأخيرة.

وشددت على تحديد إطار زمني للتفاوض، تحاشيا لما يوصف بـ "المماطلات" الإثيوبية، ورفض اللجوء إلى حلول منفردة في مسألة ملء الخزان

المتوقعة خلال الشهرين المقبلين، قبل رفع الخلاف إلى مستوى مجلس الأمن. وقالت رئيس البرنامح الأفريقي بمرکز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، أماني الطويل، إن لجوء القاهرة إلى مجلس الأمن، من خلال شكوى رسمية جديدة، وليس خطابا تنبيها كما حدث في أوائل مايو الماضي، أمر طبيعي أمام تراجع

القاهرة - استبق وزير الخارجية المصري سامح شكري، استئناف المفاوضات بين بلاده وإثيوبيا والسودان، الاثنين، بالتأكيد أن بلاده تبحث اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي للحيولة دون اتخاذ أديس أبابا إجراء أحاديا بشأن سد النهضة، في ظل استمرارها في "التعتت".

يشير هذا التلويح إلى أن الحكومة الإثيوبية لن تكون في مواجهة مصر وحدها، بل ستقف أمام قوى دولية عدة، وعليها تحمل عواقب ممارساتها الراضة للتفاهم، في محاولة لإجبارها على أن تخرج الجولة الحالية من المفاوضات بتقدم واضح.

واكد شكري، خلال مشاركته في ندوة بعنوان "الدبلوماسية المصرية.. التعامل مع التحديات الراهنة"، عبر الفيديو كونفرنس، ونظمها مجلس الأعمال المصري للتعاون الدولي بمقر وزارة الخارجية، التزام مصر بنهج التفاوض على مدار السنوات الماضية، والتحلي بناويا صادقة في سبيل التوصل إلى اتفاق منصف وعادل للأزمة.

وأوضح بيان للخارجية المصرية، الاثنين، أن خطوة مجلس الأمن (المحتلة) تأتي في إطار قيام المجلس بمسؤولياته في تدارك التأثير على السلم والأمن الدوليين، وعبر الحيولة دون اتخاذ إثيوبيا إجراء أحاديا يؤثر سلبا على حقوق مصر المائية.

بدأت لعبة شد الحبل السياسي تتصاعد بين القاهرة وأديس أبابا، وزادت الشكوك المتبادلة، بما جعل كل طرف يصر على الانتصار لرؤيته، فصر تريد البدء من حيث انتهت مفاوضات واشنطن في فبراير الماضي، بينما تسعى إثيوبيا للعودة إلى نقطة البداية من خلال تقديم رؤية جديدة تراها صائبة، لكن لا تمنح اهتماما كبيرا لوثيقة واشنطن.

وتحلت مصر عن حذرهما السابق، وتحلت بقدر أكبر من التسدد، وتبدل محاولات مضمّنية لقطع الطريق على ما تعتبره "مناورات" لاستهلاك الوقت، وتعمدت أخيرا تسجيل موقفا عبر بيانات رسمية متتالية ترصد التطورات مع إثيوبيا، والتركيز على ثوابت رؤية مصر.

وحرصت القاهرة على تأكيد التزامها بنهج التفاوض والتحلي بناويا صادقة من أجل التوصل إلى

«زعران» حزب الله يرحلون دياب وباقى الحلفاء

رئيس الوزراء يتهم جهات داخلية وخارجية بالعبث بلبنان



وعيد وتهديد... دون وضع الإصبع على الداء

إحراج بنشر قوات له بالزي العسكري في مناطق سيطرته.

من جهته، أشار الرئيس اللبناني ميشال عون إلى أن "أحداث الشعب الأخيرة (المظاهرات) سببت استياء واسع، الأمر الذي يفرض اتخاذ إجراءات مشددة لمنع تكرارها". وأضاف "أن يكون من المسموح بعد اليوم تجد مثل هذه الأعمال التخريبية التي تؤثر على هبة الدولة، ما ينذر بمضاعفات خطيرة".

والأحد، أعلن جهاز الطوارئ والإغاثة (منظمة طبية غير حكومية)، أن حصيلة مواجهات بين متظاهرين والجيش في مدينة طرابلس (شمال)، بلغت 89 إصابة بينهم 20 عسكريا، فيما يسود الهدوء الحذر أرجاء المدينة عقب صدامات بعدة مناطق.

وليل السبت - الأحد، وقعت مواجهات في طرابلس على خلفية اعتراض متظاهرين بمنطقة النابنة، شاحتين محمّلتين بالمواد الغذائية، متهمين السائقين بتفريدها إلى سوريا لدعم نظام

بشار الأسد. وشهدت ساحة الشهداء في وسط بيروت، مساء الجمعة، جولات من المواجهات بين المحتجين والقوى الأمنية. وعمد عدد من المحتجين ينتمون لحزب الله وأمل إلى إلقاء الحجارة والمفرقات النارية على القوى الأمنية، كما حطّوا عددا من المحلات التجارية في مبنى اللعازرية.

أحداث الشعب الأخيرة التي شهدتها لبنان لاسيما وسط بيروت، شكلت إحراجا كبيرا لحكومة حسان دياب لاسيما وأن المتورطين فيها هم عناصر ينتمون لحزب الله وحركة أمل.

بيروت - اتهم رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب، الإثنين، جهات داخلية وخارجية (لم يسمّها)، بمحاولة العبث بالسلم الأهلي وتهديد الاستقرار الأمني، واصفاً المتظاهرين بـ "الزعران".

وشهدت الأيام الأخيرة عودة التحركات الاحتجاجية في العاصمة بيروت وانحاء عدة في لبنان تنديدا بالوضع المالي والاقتصادي، وتخللت تلك التحركات أعمال عنف وشغب، حمل التشطاء مسؤوليتها لعناصر مندسة تنتمي لحزب الله وحركة أمل، استباحات خاصة وسط بيروت في ما بدا محاولة لجرّ البلاد نحو مربع الفوضى.

وأخرجت تلك العناصر حلفاء الحزبين الشيعيين، لاسيما رئيس الوزراء حسان دياب الذي تحاشى تسمية الأشياء

بمسمياتها خلال اجتماع مجلس الدفاع الأعلى الذي انعقد في القصر الرئاسي شرق العاصمة بيروت، منعصدا وضع كل المتظاهرين في سلة واحدة من خلال وصمهم جميعا بـ "الزعران".

وقال دياب إن "ما يحصل في البلد غير طبيعي" (..) هناك قرار في مكان ما داخلي أو خارجي، أو ربما الاثنين معا للعبث بالسلم الأهلي، وتهديد الاستقرار

إقرار الأسد بأخطاء البعث تحمّل للمسؤولية أم هروب إلى الأمام

وقال الوزير السوري الأسبق الدكتور رياض نعسان أغا "من الواضح أن الأسد غير راض عن أداء الحزب حيث رشحت قيادة الحزب في السوريات السابقة لمجلس الشعب شخصيات هزيلة جدا باتت موضع سخيرية الشعب وتندرته، لذلك هو يطالب القيادة بما سماه الاستئناس برأي القواعد الحزبية لاختيار الأفضل".



وأضاف أغا في تصريحات لـ "العرب" أن الرسالة تضمنت اعترافا بتخلي كثير من البعثيين عن الحزب، وذلك أمر طبيعي فالغالبية باتوا معارضين، والمتظاهرون الأوائل الذين أشعلوا شرارة الثورة من الشباب كانوا بعثيين بالضرورة. ويشير أغا الذي سبق أن تقلد أيضا منصب سفير سوريا لدى دولة الإمارات إلى أن "رسالة الأسد حزبية بحتة ولا علاقة لها بما تعاناه سوريا، والغريب أنها تأتي عشية دخول قانون قيصر حيث كان البعث نفسه ينتظر حديث الرئيس عن خطته لمواجهة تبعات القانون في ظل خشية من السقوط المدوي في هوة المعجاة مع وجود نحو 85 في المئة من الشعب يعيش تحت خط الفقر".

ويقول محللون إن محاولات الرئيس بشار الأسد لإنعاش حزب البعث تأتي استباقا للمرحلة المقبلة، في علاقة بمشروع استمرارية بقائه في كرسي السلطة. ويشير هؤلاء إلى أن الأسد يسعى لإعادة الوصل مع القواعد الشعبية التي انفض جزء كبير منها من حول الحزب، فيما انكفأ الجزء الآخر، لشعور باليأس من إمكانية الإصلاح.

ويقول عضو هيئة المفاوضات السورية والعميد السابق لكلية الإعلام في دمشق يحيى العريضي لـ "العرب" إن انتقاد الأسد للحزب والدعوة لتجديد في رفض أي عملية سياسية يدعو لها المجتمع الدولي، ونفضي إلى انتقال حقيقي بناء على دستور جديد من خلال اللجنة الدستورية، وخلق بيئة آمنة محايدة لإجراء انتخابات تعكس ما يريده السوريون وليس ما تريده عصابة متسلطة على سوريا حولتها إلى مزرعة تدمرها وتقتل أهلها.

ويرى أنه كان الأجدى بالأسد توجيه تلك الرسالة للشعب السوري يعترف من خلالها بالأخطاء التي ارتكبها، ففي ظل وجود نحو مليون قتيل وأكثر من نصف السكان مهجرون، وأكثر من نصف مليون معتقل لا يعرف بعد إن كانوا على قيد الحياة، وفي ظل بنية تحتية مدمرة واقتصاد على أبواب الانهيار، لاسيما مع حمزة العقوبات الأميركية المرتقبة. وتوعدت رسالة الأسد حالة تملل مشوب بالقلق من الوضع الذي آل إليه حزب البعث الذي بات على حد تعبير الكثيرين خارج سياق التاريخ وعلى هامش الأحداث في سوريا، وسط استبعاد إمكانية نجاح ترميمه في ظل القيادة الحالية.

وقال الأمين العام المساعد لحزب البعث، هلال الهلال، في وقت سابق إنها "المرّة الأولى في تاريخ الحزب التي يتم فيها اختيار ممثليه لهذا الاستحقاق عن طريق هذا العدد الكبير من البعثيين وبشفافية عالية".

وتأسس حزب البعث عام 1947، وصعد إلى السلطة في سوريا عام 1963، وكانت سطوة الحزب أحد الأسباب الرئيسية في اندلاع الأزمة في سوريا في العام 2011، ولوحظ خلال السنوات الأخيرة تراجع دوره بشكل لافت وأنه لم يعد مؤثرا في سلطة القرار.



الأسد وهوس الكرسي

واعتبر الرئيس السوري أنه "لا بد من القيام بأهم إجراء بحفظ المؤسسة الحزبية وتطويرها ويقويها، وهو توسيع مشاركة القواعد الحزبية في اختيار ممثلهم لمجلس الشعب".

ومن المقرر إجراء انتخابات تشريعية في سوريا في 19 يوليو، وكان الحزب الذي يتولى بشار الأسد قيادة أمانته العامة قد أدخل جملة من التعديلات من بينها إقرار آلية "الاستئناس" بأراء كوار الحزب لاختيار مرشحيه إلى مجلس الشعب، بعدما كان الاختيار يتم عن طريق القيادة الحزبية.

دمشق - أقر الرئيس السوري بشار الأسد الاثنين بارتكاب حزب البعث الحاكم لأخطاء في مسيرته ما تسبب في تراجع دوره، مشددا على ضرورة تدارك تلك الأخطاء التي أدت إلى تغييب الكوادر الحزبية ذات الكفاءة.

يأتي هذا الاعتراف الذي جاء في شكل رسالة مكتوبة موجهة لأعضاء حزب البعث، قبل ساعات قليلة من بدء تطبيق سلسلة عقوبات أميركية غير مسبوقه ضد النظام السوري في علاقة بقانون قيصر الذي وقّع عليه الرئيس دونالد ترامب في ديسمبر الماضي ودخل حيز التنفيذ بداية الشهر الجاري. ولم يات الأسد في رسالته على ذكر تلك العقوبات التي يتوقع أن يكون لها تأثير مدوّ على الداخل السوري، بدأت مظهراته تتكشف مع الاحتجاجات التي تشهدها محافظة السويداء منذ أيام، وإن حرص الرئيس في الرسالة على التذكير بأن بلاده لا تزال تواجه حربا مركبة، ما يعكس تمسكا بسياسة الإنكار لأي مسؤولية له عن الأزمة التي تعصف بسوريا منذ العام 2011.

وأوضح الأسد في رسالته "أن مسيرة الحزب لم تخل من الأخطاء التي تقع فيها الكثير من الأحزاب والتي أدت إلى تراجع دوره في بعض المراحل". ولفت إلى أن "غياب الأليات والمعايير الموضوعية شكّل بعض الخلل في العلاقة بين القيادة والقاعدة داخل الحزب" وكان ذلك عقبه سببت "انكفاء القواعد عن تحمل مسؤولياتها، وبالتالي غيابها أو تغييبها عن ممارسة حقها وواجبها في الترشح والانتخاب والمشاركة في إيصال القيادات الكفوة لتمثيلها في المواقع الحزبية أو في المؤسسات الوطنية المنتخبة".